

مصر، على الودائع المصرية المحلية بنسبة ٦١٪ من اجمالي رؤوس اموالها، واللافت للنظر انها قد قامت في العام ١٩٧٩ بتحويل ١٢٠ مليون دولار الى الخارج (من ودائع المصريين) مقابل ٢٤ مليون ادخلتها الى مصر.

وبسبب من هذه السياسة، تراجعت اوضاع الصناعة في القطاعين العام والخاص؛ فالاستثمارات الحكومية في قطاع الدولة تراجعت بشكل ملحوظ، وانخفضت الصادرات المصرية لعام ١٩٨١ بنسبة ١٢٪ عن العام السابق، بينما كان مقدراً لها ان ترتفع بنسبة ٢١٪ وفقاً لمشروع الموازنة. وكان هذا نتيجة منطقية لإحجام رأس المال الأجنبي والعربي عن الاستثمار وفقاً لخطط الدولة والاحتياجات الحقيقية للتنمية الاقتصادية. وخسارة مصر لأسواق هامة في البلدان العربية والاشتراكية. وفي ظل هذه السياسة، تعرض قطاع الدولة لاستنزاف باهظ الثمن وتراجع دوره بشكل بارز في الحياة الاقتصادية، بفعل الإهمال الحكومي لهذا القطاع وتراجع حصتها فيه الى ما يعادل الـ ٣٠٪.

كما تدنت مساهمة الصناعة والزراعة في اجمالي الدخل القومي الى ١٥٪، وحتى منتصف كانون الثاني (يناير) ١٩٨٢، تشكلت النسبة العظمى من اجمالي الدخل القومي من تحويلات المصريين العاملين في الخارج، والتي بلغت ٢٨٦١ مليون جنيه، والبيترول ١٧٥٨ مليون جنيه، والسياحة ٧١٥ مليون جنيه والقناة ٤٥٤ مليون جنيه، هذا علماً بأن معظم تحويلات المصريين العاملين في الخارج قد جاءت على شكل سلع استهلاكية، ولم تزد التحويلات النقدية للبنوك المصرية عن ٧٠٠ مليون جنيه.

وبهذا، يتضح مقدار الضرر والتخريب اللذين الحقتهما سياسة الانفتاح الاقتصادي بالإقتصاد الوطني المصري؛ إذ حددت امامه آفاق التطور الرأسمالي المشوه، لمصلحة فئة من الاحتكارية والبورجوازية الكومبرادورية والطفيلية، وقادت مصر الى الارتهان بشروط المصارف والدول الرأسمالية الغربية وديونها المتراكمة.

فالواردات ازدادت عام ١٩٨١ بنسبة ٢٣٪؛ بينما كان مقدراً لها ان لا تزيد عن ١٤٪ عما كانت عليه عام ١٩٨٠، واخذت مظاهر العجز في ميزان المدفوعات تتضخم سنة بعد اخرى في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، فقفز العجز في ميزان المدفوعات من ٣٢٦,٧ مليون جنيه عام ١٩٧٤ الى ١٩٥٢ مليون جنيه عام ١٩٧٨، ووصل الى ٣ مليارات جنيه عام ١٩٨٠، وارتفعت الديون الخارجية من ١,٦ مليار دولار في عهد عبد الناصر الى ٢١ مليار دولار عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٧٨، دفعت الحكومة المصرية ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار كفوائد للقروض قصيرة الأمد التي اقترضتها من الخارج، وبجملة مختصرة فان اقساط الديون الخارجية وفوائدها تستهلك عملياً ما قيمته ٩٪ من اجمالي الناتج القومي المصري، وبما يوازي ثلثي مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في هذا الاجمالي. ولعلاج هذه الأزمة وجدت الحكومة المصرية، سواء ايام السادات أم في عهد مبارك، نفسها مضطرة للحصول على المزيد من القروض الاجنبية، التي تثقل بدورها الاقتصاد الوطني المصري بمزيد من الأعباء الجديدة. وبهذه التطورات يمكننا القول: ان الردة اليمينية للنظام المصري قد بلغت ذروة اكتمالها ونضجها بشكل جعل من النظام الرجعي في مصر جزءاً من الحلف الامبريالي - الصهيوني الذي يعمل بنشاط محموم